

باب زكاة العروض

والعَرَضُ: ما يُعَدُّ لبيعٍ وشرَاءٍ؛ لأجلِ ربحٍ.

باب زكاة العروض

شرح منصور

جمعُ عَرَضٍ، بسكونِ الراءِ^(١)، أي: عُروضِ التجارة.

(والعَرَضُ) بإسكانِ الراءِ: (ما يُعَدُّ لبيعٍ وشرَاءٍ؛ لأجلِ ربحٍ) ولو من نقدٍ، سُمِّيَ عَرَضًا؛ لأنه يُعَرَضُ لبيعٍ ويُشْتَرَى، تسميةً^(٢) للمفعول بالمصدر، كتسميةِ المعلومِ علمًا، أو لأنه يعرضُ ثم يزولُ وَيَفْنَى.

و^(٣) وجوبُ الزكاةِ في عُروضِ التجارة قولُ عامةِ أهلِ العلمِ، رُوي عن عمر^(٤)، وإبنه^(٥)، وابنِ عباسٍ^(٥). ودليلُه قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤]، وقولُه: ﴿حُدِّثِينَ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]. ومالُ التجارة أعمُ^(٦) الأموالِ، فكان أَوْلَى بالدخولِ. واحتجَّ أحمدُ بقولِ عمرَ الحِمَاسِ^(٧) - بكسرِ الحاءِ المهملةِ -: أَدُّ زكاةِ مالِكِ، فقال: ما لي إلا جِعَابٌ وأُدْمٌ. فقال: قومُها، وأدُّ زكاتُها. رواه أحمدُ، وسعيدُ، وأبو عبيدٍ، وابنُ أبي شيبةِ، وغيرُهم^(٨). وهو مشهورٌ، ولأنَّها مالٌ مرصَدٌ للنماءِ، أشبهَ النقيدينِ والمواشي.

(١) ليست في الأصل (ع) و(م).

(٢) في (س): «تشبيه».

(٣) ليست في (م).

(٤) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٨٢/٣، عن عطاء أن عمر كان يأخذ العرض في الصدقة.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٤٧/٤، عن نافع عن ابن عمر قال: ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة. وذكره عن ابن عباس.

(٦) في (س): «أتم».

(٧) هو: حماس بن عمرو الليثي. ذكر الواقدي أنه ولد في عهد رسول الله ﷺ، وأنه شهد فتح مكة. «الإصابة» ٣١١/٢.

(٨) أخرجه الشافعي في «مسنده» ٢٢٩/١، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧٠٩٩)، وأبو عبيد في «الأموال» (١١٧٩)، وابن أبي شيبة ١٨٣/٣، والدارقطني في «سننه» ١٢٥/٢، ولم تقف عليه في «مسند أحمد».

الجلعة: كنانة النشاب، والأدْم: الجلود.

وإنما تجبُ في قيمةٍ بلغتْ نصاباً، لِمَا مُلِكَ بفعلٍ، ولو بلا عوضٍ،
أو منفعةً، أو استرداداً بنيةً التجارة، أو استصحابِ حكمِها فيما تعوَّضَ
عن عَرَضِها، ولا تُجزئُ من العَرُوضِ.

شرح منصور

(وإنما تجبُ) الزكاةُ (في قيمة) عَرُوضِ تجارةٍ (بلغتْ نصاباً) من أحدِ
النقديين، لا في نفسِ العَرَضِ^(١)؛ لأنَّ النصابَ معتبرٌ بالقيمة، فهي^(٢) محلُّ
الوجوب. والقيمةُ إن لم تُوجدْ عيناً، فهي مقدَّرةٌ شرعاً. (لما) أي: عَرَضِ
(مُلِكَ بفعلٍ) كبيع، ونكاح، وخلع، (ولو بلا عوضٍ) كاستصباحٍ مُباحٍ
وقبوله؛ هبةً ووصيةً، (أو) كان العَرَضُ (منفعةً) كمن يستأجرُ خاناتٍ
وحوانيتٍ؛ ليربحَ فيها، (أو) كان المِلْكُ (استرداداً) لمبيعٍ؛ لخيارٍ^(٣) أو إقالةٍ،
(بنيةً التجارة) عندَ المِلْكِ مع الاستصحابِ إلى تمامِ الحولِ، كالنصابِ، و^(٤)
لأنَّ التجارةَ عملٌ، فيدخلُ^(٥) في: «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ»^(٦). فإن دخلتْ في
ملكه بغيرِ فعله، كإرثٍ، ومُضي حَوْلٍ تعريفِ لُقطةٍ، أو ملكها بفعله، لا بنيةً
تجارةً، ثمَّ نواها لها، لم تصرْ لها؛ لأنَّ ما لا تتعلقُ به الزكاةُ من أصله، لا يصيرُ
محللاً لها بمجردِ النيةِ، كالمعلوفةِ ينوي سَوْمَها، ولأنَّ الأصلَ في العَرُوضِ القنينةُ،
فلا تنتقلُ عنه بمجردِ النيةِ؛ لضعفِها. (أو استصباحٍ حكمِها) أي: نيةً^(٧)
التجارة، (فيما تعوَّضَ عن عَرَضِها) أي: التجارة، ولو بصلحٍ عن قنيتها^(٨)
المقتولِ، بأن لا ينوي قطعَ نيةِ التجارة، كأن تعوَّضَ عن عَرَضِها شيئاً بنيةً
القنينة. (ولا تُجزئُ) زكاةُ تجارةٍ (من العَرُوضِ) ولو بهيمةً أنعام، أو فلوساً

(١) في (م): «عروض».

(٢) في الأصل و (ع): «فهو».

(٣) في (ع) و (م): «بخيار».

(٤) ليست في (س) و (ع) و (م).

(٥) في (س) و (م): «فدخل».

(٦) تقدم ٩١/١.

(٧) في (م): «بنية».

(٨) أي: القن المَعْد للتجارة.

وَمَنْ عَرَضَ لِتِجَارَةٍ، فَنَوَاهُ لِقُنْيَةٍ، ثُمَّ لِتِجَارَةٍ، لَمْ يَصِرْ لَهَا، غَيْرُ حُلِيِّ لَيْسٍ.

وَتُقَوْمٌ بِالْأَحْظِ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، لَا بِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ. وَتُقَوْمٌ الْمَغْنِيَةُ سَادِجَةٌ، وَالْحَصِيُّ بِصِفَتِهِ،.....

نافقة^(١)؛ لَأَنَّ مَحَلَّ الْوَجُوبِ الْقِيَمَةُ.

شرح منصور

(وَمَنْ عَرَضَهُ لِتِجَارَةٍ، فَنَوَاهُ لِقُنْيَةٍ) بضم القاف وكسرهما، صار لها؛ لأنها الأصل، (ثم) إن^(٢) نواه (لتجارة، لم يصرها) أي: التجارة؛ لأنَّ القُنْيَةَ الأصل، فلا تنتقل عنه بمجرد النية؛ لضعفها. وفارق السائمة إذا نوى علفها؛ لأنَّ الإسامَةَ شرطٌ دون نيتها، فلا ينتفي الوجوبُ إلا بانتفاء السوم، (غير حُلِيِّ لَيْسٍ) لأنَّ الأصلَ وجوبُ زكاته، فإذا نواه للتجارة، فقد رُدَّه إلى الأصل، فيكفي فيه مجردُ النية.

٣٧٧/١

(وَتُقَوْمٌ) عَرُوضُ تِجَارَةٍ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ، (بِالْأَحْظِ لِلْمَسَاكِينِ) يعني: أهلَ الزكاة (من ذهبٍ أو فضة) كأن تبلغ قيمتها نصاباً بأحدهما دون الآخر، فتقومُ به، (لا بما اشتريت به) من حيث^(٣) ذلك؛ لأنه تقويمٌ لمال^(٤) تجارة للزكاة، فكان بالأحظ لأهلها، كما لو اشتراها بعرضٍ قُنْيَةٍ، وفي البلدِ نقدانٍ متساويانِ غَلْبَةً، وبلغت نصاباً بإحدهما دون الآخر. (وَتُقَوْمٌ^(٥)) الأمة (المغنية) والزامرة والضاربةُ بالهـ (ساذجة) بفتح الذال المعجمة، أي: مجردة عن معرفة ذلك؛ لأنها لا قيمة لها شرعاً، (و) يقومُ العبدُ (الخصيُّ بصفته) أي:

(١) في (س): «ناقصة».

(٢) ليست في (م).

(٣) في (س): «حين».

(٤) في (م): «مال».

(٥) في (م): «تقوم».

ولا عبرةً بقيمة آنية ذهبٍ وفضةٍ.

وإن اشترى عَرَضاً بنصابٍ من أثمانٍ أو عُرُوضٍ، أو نصابٍ سائمةٍ
لِقُنْيَةٍ بِمِثْلِهِ لِتِجَارَةٍ، بَنَى عَلَى حَوْلِهِ،.....

شرح منصور

خصيماً؛ لأنَّ الاستدامةَ فيه ليست محرَّمةً.

(ولا عبرةً بقيمة آنية ذهبٍ و(١) فضةٍ) ونحوها، كمرائبٍ (٢) وسُرُجٍ؛
لتحريرها، فيعتبر نصابها وزناً.

(وإن اشترى عَرَضاً) لِتِجَارَةٍ (بنصابٍ من أثمانٍ أو عُرُوضٍ) بنى على
حَوْلِهِ؛ لأنَّ وُضِعَ التِّجَارَةُ عَلَى التَّقْلِبِ وَالِاسْتِبْدَالِ، وَلَوْ انْقَطَعَ الْحَوْلُ بِهِ،
لَبُلَّتْ زَكَاتُهَا. وَالْأَثْمَانُ كَانَتْ ظَاهِرَةً وَصَارَتْ فِي ثَمَنِ الْعَرَضِ كَامِنَةً، كَمَا لَوْ
أَقْرَضَهَا. (أَوْ (٣)) اشترى (نصابٍ سائمةٍ لِقُنْيَةٍ بِمِثْلِهِ) أَي: نصابٍ سائمةٍ،
(لِتِجَارَةٍ، بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَي: مَا اشترى بِهِ؛ لِأَنَّهَا مَالَانِ مُتَّفَقَانِ فِي النَّصَابِ
وَالْجِنْسِ، فَلَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ فِيهِمَا بِالْمُبَادَلَةِ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ» (٤). وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ
نَصَابَ السَّائِمَةِ غَيْرُ نَصَابِ التِّجَارَةِ، وَالزَّكَاةُ فِي عَيْنِ السَّائِمَةِ وَبِقِيَمَةِ التِّجَارَةِ،
فَلَمْ يَتَّحِدِ النَّصَابُ وَلَا الْجِنْسُ. وَيَأْتِي: مَنْ مَلَكَ نَصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ نَصَفَ
حَوْلَ، ثُمَّ قَطَعَ نِيَّةَ التِّجَارَةِ، اسْتَأْنَفَهُ لِلسُّومِ، فَهَذَا أَوْلَى. وَعِبَارَةٌ «التَّنْقِيحُ»: وَإِنْ
اشْتَرَى نَصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ لِقُنْيَةٍ، بَنَى. انْتَهَى. وَمَعْنَاهُ فِي
«الْفُرُوعِ» (٥) قَالَ: لِأَنَّ السُّومَ سَبَبٌ لِلزَّكَاةِ، قُدِّمَ عَلَيْهِ زَكَةُ التِّجَارَةِ؛
لِقُوَّتِهِ. (٦) فَبِزَوَالِ الْمَعَارِضِ يَثْبُتُ (٦) حُكْمُ السُّومِ؛ لِظُهُورِهِ. انْتَهَى. وَالْمَسْأَلَةُ

(١) فِي (س) وَ(م): «أَوْ».

(٢) فِي (س): «كِرَابٍ»، وَفِي (م): «كِرَابٍ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٤) مَعُونَةُ أُولَى النُّهَى ٦٩٩/٢.

(٥) ٥٠٨/٢.

(٦-٦) فِي (س): «فَبِزَوَالِ الْمَعَارِضِ يَثْبُتُ».

لا إن اشترى عَرَضاً بنصابِ سائمةٍ، أو باعَهُ بهِ.

ومن ملكَ نصابَ سائمةٍ لتجارةٍ، أو أرضاً فزُرَعَتْ، أو نخلاً فأثمرَ،
فعليه زكاةُ تجارةٍ فقط،.....

فيهما (١) عكسُ كلامِهِ.

شرح منصور

و(لا) بيني على الحَوْلِ (إن اشترى عَرَضاً) غيرَ سائمةٍ (بنصابِ سائمةٍ أو باعَهُ) أي: نصابَ السائمةِ (به) أي: بعَرَضٍ؛ لاختلافِهما في النصابِ والواجبِ.

(وَمَنْ مَلَكَ نَصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ) فعليه زكاةُ تجارةٍ فقط، (٢) ولو سبقَ حَوْلُ السومِ حَوْلَها (٢)؛ لأنَّ وضعها (٣) يزيلُ سببَ زكاةِ (٤) السومِ، وهو الاقتناءُ لطلبِ النماءِ. (أو) مَلَكَ (أرضاً) لتجارةٍ (فزُرَعَتْ) فعليه (٥) زكاةُ تجارةٍ فقط. (أو) مَلَكَ (نخلاً) لتجارةٍ/ (فأثمرَ)، فعليه زكاةُ تجارةٍ (ولو سبقَ وقتُ الوجوبِ حَوْلَ التجارةِ (فقط) لأنَّ الزرعَ والثمرةَ (٦) جزءٌ ما خرَجَا (٧) منه، فوجبَ أن يُقوِّمًا مع الأصلِ، كالسَخَالِ، والربحِ المتجدِّدِ. وظاهرُهُ: سواءَ كان البذرُ للتجارةِ أو القُنْيَةِ. وفي «المبدع» (٨) و«الإقناع» (٩): إن زرعَ بذرَ قُنْيَةٍ بأرضٍ تجارةٍ، فوجبَ الزرعَ العُشْرُ، (١٠) وواجبُ الأرضِ زكاةُ القيمةِ (١).

٣٧٨/١

(١) في (س) و(م): «فيها».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) في (س) و(م): «وصفها».

(٤) ليست في (م).

(٥) في (م): «عليه».

(٦) في (س) و(م): «الثمر».

(٧) في الأصل: «جزء خرَجَا»، وفي (ع): «وما خرَجَا»، وفي (م): «وما خرَجَا».

(٨) ٣٨٣/٢

(٩) ٤٤٥/١

(١٠-١٠) ليست في (م)، وفي (س): «وواجب الأرض زكاة القيمة».

إلا أن لا تبلغ قيمته نصاباً، فيزكي لغيرها.

ومن ملك سائمةً لتجارةٍ نصفَ حولٍ، ثم قطع نية التجارة، استأنفه للسوم.

وإن اشترى صَبَاغٌ ما يصبغُ به ويبقى أثره، كزعفران، ونيلٍ، وعُصْفُرٍ، ونحوه، فهو عَرَضٌ تجارةٍ يُقَوِّمُ عند حوله،

شرح منصور

وإن زرعَ بذرَ تجارةٍ في أرضٍ قُنِيَّةٍ، زكى الزرعُ زكاةً قيمةً.

(إلا أن لا تبلغ قيمته) أي: المذكور من سائمةٍ، وأرضٍ مع زرعٍ، ونخلٍ مع ثمرٍ (نصاباً) بأن نَقَصْتُ عن عشرين مثقالاً ذهباً، وعن مئتي درهمٍ فضةً، (فيزكي) ذلك (لغيرها) أي: التجارة، فيُخرجُ من السائمةِ زكاتها، ومن الزرعِ والثمرِ ما وجبَ فيه؛ لئلا تسقطَ الزكاةُ بالكليةِ.

(ومن ملك) نصابَ (سائمةٍ لتجارةٍ، نصفَ حَوْلٍ) مثلاً، (ثم قطع نية التجارة، استأنفه) أي: الحَوْلَ (للسوم) لأنَّ حَوْلَ التجارةِ انقطعَ بنيةِ الاقتناءِ، وحَوْلَ السومِ لا يُبنى (١) عليه (٢).

(وإن اشترى صَبَاغٌ ما يصبغُ به) للتكسبِ (ويبقى أثره، كزعفرانٍ ونيلٍ وعُصْفُرٍ، ونحوه) كَبَقَمٍ (٣) وفُوَّةٍ (٤) وأُلْكٍ (٥)، (فهو عَرَضٌ تجارةٍ يُقَوِّمُ عند) تمامِ (حوله) لاعتياضه عن الصبغِ القائمِ بنحوِ الثوبِ، ففيه معنى التجارة. وكذا ما يشتره دَبَاغٌ ليدبغَ به، كعَفْصٍ (٦) وقرظٍ (٧). وما يُدهنُ به، كسَمْنٍ ومِلحٍ. ذكره ابن البناء.

(١) في (م): «ينبي».

(٢) بعدها في الأصل و (م): «غيره».

(٣) تعلق معناه ص ٢٢٨.

(٤) الفوة: عروق نبات، لونها أحمر، يستعملها الصباغون. «المعتمد في الأدوية المفردة» ص ٣٧١.

(٥) اللك: صبغ أحمر يصبغ به جلود المعزى للخفاف وغيرها. «اللسان»: (لكك).

(٦) العفص: ثمر شجر البلوط، يصبغ بنقعه في الخل. «القاموس المحيط»: (عفص).

(٧) القرظ، محركة: ورق السلم، أو ثمر السنط. «القاموس المحيط»: (قرظ).

لا ما يشتريه قَصَّارٌ من قَلِيٍّ (١)، ونورَةٍ (٢)، وصابونٍ، ونحوه.
وأما آنيةٌ عَرَضِ التجارة، وآلةٌ دَائِيتُها، فإن أُريدَ بيعُهما معهما،
فمالٌ تجارة، وإلا فلا.

ومن اشترى شِقْصاً (٣) لتجارةٍ بالفِ، فصارَ عند الحَوْلِ بألفين،
زكَّاهما، وأخذَه الشَّفِيعُ بالفِ، وينعكسُ الحكمُ بعكسِها.

وفي «منتهى الغاية»: لا زكاةٌ فيه؛ لأنه لا يبقى له أثرٌ، ذكره عنهما في «الفروع» (٤).
شرح منصور
(لا) زكاةٌ فيه (ما يشتريه قَصَّارٌ من قَلِيٍّ ونورَةٍ وصابونٍ، ونحوه)
كَنْطَرُونَ (٥)؛ لأنَّ أثرَه لا يبقى، أشبهَ الحطبَ.

(وأما آنيةٌ عَرَضِ التجارة)، كغرائر (٦)، وأكياس، وأجرية، (وآلةٌ دَائِيتُها)
أي: التجارة، كسرجٍ ولجامٍ، وبرذعةٍ ومقودٍ، (فإن أُريدَ بيعُهما) أي: الآنيةِ
والآلةِ (معهما) أي: العَرُوضِ والدَّابَّةِ، (ف) هما (مالٌ تجارة) يقومان مع
العَرُضِ والدَّابَّةِ (والا) يُرِدُ (٧) بيعُهما، (فلا) يقومان، كسائرِ عَرُوضِ (٨) القنِيَةِ.
(ومن اشترى شِقْصاً) مشفوعاً (لتجارةٍ بالفِ، فصارَ عند) تمامِ (الحَوْلِ)
بألفين، زكَّاهما) أي: الألفين؛ لأنَّهما قيمته، (وأخذَه الشَّفِيعُ) بالشفعةِ
(بالفِ) لأنه يأخذُه بما عقدَ عليه. (وينعكسُ الحكمُ بعكسِها) فإذا اشتراه بألفين،

(١) هو الذي يتخذُ من الأشنان. «المصباح»: (فلا).

(٢) النورة، بضم النون: حجر الكلس، ثم غلَّبتْ على أخلاط تُضاف إلى الكلس من زرينخ وغيره،
وتستعمل لإزالة الشعر. «المصباح»: (نور).

(٣) الشَّقْصُ: الطائفة من الشيء، والجمع: أشقاصٌ. «المصباح»: (شقص).

(٤) ٥١٣/٢

(٥) النظرون، هو: البورق الأرمي، وأحوده ما جلب من نواحي مصر... يُسكَّنُ المغص إذا سحق
بزيت، ويدخل في أدوية القولنج. المعتمد في الأدوية ص ٥٢٥.

(٦) في (م): «كقوارير».

(٧) في (م): «يريد».

(٨) في (ع): «أعراض».

وإذا أُذِنَ كُلُّ من شريكين أو غيرهما لصاحبه، في إخراج زكاته،
ضَمِنَ كُلُّ واحدٍ نصيبَ صاحبه إن أخرجاً معاً، أو جهَلَ سابقاً، وإلا
ضَمِنَ الثاني ولو لم يَعْلَمْ، لا إن أدَّى ديناً بعد أداء موكله، ولم يَعْلَمْ.

شرح منصور

فصارَ عندَ الحَوْلِ بالفِ، زكى ألفاً، وأخذَه الشفيعُ إن شاء بالْفَيْنِ، وكذا
(الو رُدًّا) بعيبٍ.

(وإذا) (٢) (أذِنَ كُلُّ واحدٍ (من شريكين أو غيرهما لصاحبه في إخراج
زكاته) أي: الآذِنِ، (ضَمِنَ كُلُّ واحدٍ) منهما (نصيبَ صاحبه) من المُخرَجِ
(إن أخرجاً) (٣) الزكاةَ عنهما (معاً) في وقتٍ واحدٍ؛ لانعزالِ (٤) كُلُّ منهما من
طريقِ الحكمِ عن الوكالةِ، بإخراجِ الموكلِ زكاته عن نفسه؛ / لسقوطها عنه.
والعزْلُ حكماً، العلمُ وعدمه فيه سواءٌ، فيقعُ المدفوعُ تطوعاً، ولا يجوزُ
الرجوعُ به على نحوِ فقيرٍ؛ لتحقيقِ التفويتِ بفعلِ المخرَجِ. (أو جهَلَ سابقاً) (٥)
منهما إخراجاً، أو نُسي، فيضمُنُ كُلُّ نصيبَ صاحبه؛ لأنَّ الأصلَ في إخراجِ
الإنسانِ عن نفسه أنه وقعَ الموقعُ، بخلافِ مخرَجٍ عن غيره، (وإلا) بأنَّ علَمَ
سابقاً، (ضمِنَ الثاني) ما أخرجَه عن الأوَّلِ، (ولو لم يَعْلَمْ) الثاني إخراجِ
الأوَّلِ؛ لأنَّه انعزلَ حكماً، كما لو مات. ويُقبلُ قولُ موكلٍ أنه أخرجَ قبل
دفعِ وكيله لساعٍ، وقولُ دافعٍ إليه أنه كان أخرجها، وتؤخذُ من ساعٍ إن
كانت بيده، وإلا فلا. (ولا) يضمنُ وكيلٌ (إن أدَّى ديناً) عن موكله (بعد
أداءِ موكله، ولم يَعْلَمْ) الوكيلُ بأداءِ موكله؛ لأنَّ موكله غرَّه، ولم يتحقَّق
هنا التفويتُ؛ لأنَّ للموكلِ الرجوعَ على القابضِ. وكذا لو كان القابضُ للزكاةِ

٣٧٩/١

(١-١) في (م): «الرُّدُّ».

(٢) في (س) و(ع): «إن».

(٣) بعدها في (س) و(ع): «أي».

(٤) الأصل: «لانعزل».

(٥) في (س): «السابق».

وَلِمَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا قَبْلَ إِخْرَاجِهَا.

شرح منصور
منهما الساعي، والزكاة بيده، فلا يضمن المخرج. ويرجع مخرج عنه على
ساع ما دامت بيده.

(ولمن عليه زكاة، الصدقة تطوعاً قبل إخراجها) أي: الزكاة،
كالتطوع بالصلاة قبل أداء فرضها. وتقدم على نذر، فإن قدمه، لم يصر
زكاةً.